

الشيخ خالد بن محفوظ

٢٠٠٩ - ١٩٤٩

"اعمل لدنياك وكأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك وكأنك تموت غداً"

توفي الشيخ خالد بن محفوظ إثر أزمة قلبية مفاجئة داهمته يوم ١٦ أغسطس بعد أن عانى لسنوات طويلة من مشاكل قلبية. وقد وُلد الشيخ خالد في جدة يوم ٣٠ جمادى الثاني ١٣٦٨هـ (٢٩ أبريل ١٩٤٩) وهو الابن الثاني للشيخ سالم بن محفوظ وزوجته عائشة محمد كاكي.

وقد وصل والد الشيخ خالد إلى مكة المكرمة عام ١٩١٢ في عمر يناهز السادسة ، بعد أن ارتحل مشياً على الأقدام من اليمن. ورغم أنه لم يحصل على قسط من التعليم الرسمي إلا أن الشيخ سالم كان رجلاً يتمتع بنزاهة معروفة وموهبة في الشؤون المالية مكنته من إنشاء أول مصرف سعودي مستقل عام ١٩٥٣، وهو البنك الأهلي التجاري.

وبناءً على رغبات والده، بدأ الشيخ خالد حياته العملية في البنك الأهلي التجاري وهو لازال طالباً. وقد حصل الشيخ خالد على تعليمه الابتدائي والثانوي في مدرسة الفلاح بجدة، وخلال عطلاته المدرسية كان يذهب إلى البنك في صحبة والده حيث عمل مع الصّرافين وموظفي القروض. وبعد إتمام تعليمه عام ١٩٧٠، كان الشيخ خالد ملماً بكافة جوانب الأعمال المصرفية حيث انضم إلى البنك الأهلي التجاري ليعمل بدوام كامل وبدأ في التعامل مع عملاء أبيه بأنحاء جدة، حيث سرعان ما رسخ مكانته كمصرفي حاد الذكاء يتمتع بقدر كبير من الحنكة والذكاء. وقد أبدى مقدرة ومهارة بالغة في الاستثمارات والتمويل الدولي. وبعد أن تعلم الأعمال المصرفية في المملكة السعودية والولايات المتحدة شغل منصب نائب المدير العام حيث تولى المسؤولية عن الاستثمارات والأنشطة التجارية الدولية التي تشمل العلاقات مع البنوك المراسلة.

ثم انسحب الشيخ خالد من البنك الأهلي التجاري عام ١٩٩٢ لمعالجة الأمور المتعلقة ببنك الاعتماد والتجارة الدولي (سناقشها فيما بعد) ولكنه عاد مرة أخرى إلى البنك الأهلي التجاري عام ١٩٩٦ كمدير عام (الرئيس التنفيذي الأول) بعد التسوية النهائية لمشكلة بنك التجارة والاعتماد الدولي. وترك الشيخ خالد منصبه في البنك الأهلي التجاري عام ١٩٩٩ بسبب معاناته من مشاكل صحية ازدادت صعوبتها. وفي نفس الوقت، قام هو وعائلته ببيع غالبية حصتهم في البنك الأهلي التجاري إلى صندوق الملكية العامة السعودي الاستثماري.

وساهم الشيخ خالد بصورة هائلة نحو نمو ونجاح البنك الأهلي التجاري، إذ يُعد اليوم من أكبر المصارف وأكبر مدراء الأصول المالية في العالم العربي حيث تزيد القيمة الإجمالية لأصوله عن ٢٢١ مليار ريال سعودي. وفي منتصف الثمانينات من القرن الماضي، اكتشف الشيخ خالد الحاجة إلى استثمارات كبيرة في تقنية المعلومات لتمكين البنك الأهلي التجاري من ممارسة أعماله على مستوى مماثل لكبرى البنوك الرائدة متعددة الجنسيات ولتمهيد الطريق لاستخدام القنوات المصرفية الإلكترونية العديدة اليوم. ولاشك أن وضوح الرؤية والبصيرة قد أفنعه بابتكار منتجات مصرفية إسلامية لخدمة الاحتياجات المحلية والدولية الكامنة لمثل هذه المنتجات على حد ما توقعه الشيخ خالد عن صواب. ويعتبر البنك الأهلي التجاري في الوقت الحالي المزود الرائد لمثل هذه الخدمات في المملكة العربية السعودية.

وإضافة إلى أنشطته المصرفية، انشغل الشيخ خالد في مجموعة متنوعة من استثماراته الشخصية الهائلة داخل المملكة وفي بقاع عديدة بشتى أنحاء العالم. فإن شخصيته الزاخرة بالطاقة وحب المغامرة كانت هي الدافع وراء ابتكار أو إقامة العديد من المشاريع المستمرة الهامة في صناعات عديدة، نخص بالذكر منها الأنشطة المصرفية، والرعاية الصحية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتعدين، واستكشاف النفط والغاز، وخدمات النقل، وتطوير الموانئ وإدارتها، وتنمية العقارات والمواد الأساسية وغيرها.

وعلى الرغم من أن الشيخ خالد ساهم بالعديد من الاستثمارات الناجحة إلا أنه اشتهر دولياً باستثماره المشؤم في بنك الاعتماد والتجارة الدولي. فخلال ربيع وصيف عام ١٩٨٦، حصل الشيخ خالد على حصة أسهم بنسبة ٢٠% وحصص مديونية كبيرة في بنك الاعتماد والتجارة الدولي، الذي كان آنذاك من أسرع البنوك الدولية نمواً حيث بدأت أصوله في الشرق الأوسط عام ١٩٧٢ بأموال استثمارية من بنك أمريكا. وبعدها بأربعة سنوات انهار بنك الاعتماد والتجارة الدولي مما أدى إلى رفع دعاوى قضائية ضد الشيخ خالد الذي كان في ذلك الوقت من كبار المسؤولين عن البنك الأهلي التجاري ومن أهم وأبرز المستثمرين في العالم. وقد عمل الشيخ خالد كعضو مجلس إدارة خارجي (غير تنفيذي) في بنك الاعتماد والتجارة الدولي خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩ ولكنه لم يحضر اجتماعات مجلس الإدارة سوى مرات قليلة ولم يكن لديه دراية بالأنشطة المخالفة للقانون التي كانت تجري في بنك الاعتماد والتجارة الدولي والتي كشفت أموراً بعد ذلك. وباع الشيخ خالد حصة أسهمه في بنك الاعتماد والتجارة الدولي عام ١٩٨٨ عن طريق ممارسة الحق التعاقدية في بيع أسهمه مرة أخرى إلى بنك الاعتماد والتجارة الدولي رغم أنه احتفظ بحصص المديونية. وعندما انهار بنك الاعتماد والتجارة الدولي عام ١٩٩٠، وجهت الاتهامات في ولاية نيويورك ضد الشيخ خالد وزميل له على أساس تضليل المودعين وجهات الرقابة بسبب إخفاق بنك الاعتماد والتجارة الدولي في الكشف علناً عن سحب الشيخ خالد استثماراته وحصته في بنك الاعتماد والتجارة الدولي. ولكن الشيخ خالد الذي خسر مئات الملايين من الدولارات في حصص المديونية نتيجة إفلاس بنك الاعتماد والتجارة الدولي، فند بقوة الاتهامات الموجهة ضده والتي تنطوي عن معرفته بمشاكل بنك الاعتماد والتجارة الدولي أو أن سلوكه كان غير قانوني بأي حال.

وفي عام ١٩٩٣، تم شطب القضية الجنائية ضده وكذلك التحقيقات المدنية التي قام بها بنك الاحتياط الفيدرالي في حيازة بنك الاعتماد والتجارة الدولي الغير قانونية للبنك الأمريكي الأول. وفي تسوية كافة الأمور العالقة، عرض الشيخ خالد والمدعى عليه الآخر ووافق على أن يدفع حوالي ٢٢٥ مليون دولار أمريكي إلى بنك الاحتياط الفيدرالي في نيويورك على أساس أن الأموال سوف تستخدم أساساً بواسطة المصقّين المعيّنين من قبل المحكمة في قضية بنك الاعتماد والتجارة الدولي لتعويض آلاف المودعين والدائنين الذين تكبدوا خسائر فادحة بلغت قيمتها مليارات الدولارات نتيجة لانحيار بنك الاعتماد والتجارة الدولي. ولم يكن هذا اعترافاً بالذنب بفعل أي شيء غير قانوني ولم تصنّف الأموال التي دفعها الشيخ خالد بأنها غرامة أو عقوبة. ولكن التسوية السخية الملحوظة التي قدمها الشيخ خالد والتي لم يكن لها أي علاقة بأي مخاطر قانونية ملموسة قد أسّء فهمها بصورة شائعة كاعتراف بالاشتراك في الأنشطة الغير قانونية التي جرت في بنك الاعتماد والتجارة الدولي.

ولقد كان الشيخ خالد معروفاً لدى المقربين إليه بسخائه الملحوظ طوال حياته. فلقد لمست أعماله الخيرية العديد من مؤسسات ومنظمات الرعاية والعائلات المحتاجة والمعوزين. ولقد ساهم شخصياً في تمويل إنشاء

العديد من المساجد والمستشفيات داخل المملكة. وكان يفعل ذلك بكل تواضع وفي الخفاء متجنباً الدعاية رافضاً التعليق على أي أسئلة تتعلق بأنشطته الخيرية.

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر المأساوية، صدر العديد من الادعاءات الجامعة التي لا أساس لها بأن الشيخ خالد وأفراد آخرين من صفوة المجتمع السعودي قد قاموا بتمويل الإرهاب من خلال مساهماتهم الخيرية. ورغم أنه كان رجلاً يتحلى بالوداعة ويحتفظ بخصوصياته ولم يشترك قط في أي دعاوى قضائية في المحاكم الغربية، إلا أن الشيخ خالد كان مصراً على التصدي لهذه الادعاءات والأكاذيب الإفتراضية المشوهة لسمعته لدحضها وإن لزم الأمر، من خلال المحاكم القضائية، لتبرئة مساهماته الخيرية للمحرومين والمستضعفين. ومنذ بداية عام ٢٠٠٣، تسلم الشيخ خالد وأفراد عائلته العديد من الاعتذارات من الصحفيين والكتاب الذين ضللتهم الادعاءات التي انتشرت سمومها عبر الإنترنت وأحدثت ضجيجاً واهتياجاً. وفي حالات قليلة كانت الدعاوى القضائية مطلوبة، حيث تم رفع ستة دعاوى قضائية في لندن فيما يتعلق بالقذف وتشويه السمعة وفي كل مرة قامت المحاكم الإنجليزية بتبرئة الشيخ خالد تماماً. وفي الواقع لم يتم تقديم أي إثباتات تؤيد الادعاءات التي صدرت ضده. ومن خلال تنفيذ المعلومات المضللة التي نُشرت عنه وعن الآخرين، اكتسب الشيخ خالد احترام وإعجاب الكثيرين بشتى أنحاء العالم من الذين يؤمنون بأحكام القضاء العادلة ويدركون أهمية العمل التي تقدمه الجمعيات الخيرية الإسلامية. ولقد شعر الشيخ خالد بارتياح كبير عند تبرئته من قبل المحاكم الشهيرة في إنجلترا، ذلك البلد الذي جعله مقره الثاني إذ كان لديه هناك نخبة من الأصدقاء وبقاوة من العلاقات التجارية الهامة.

وبعيداً عن خبرته المصرفية والاستثمارية الواسعة، في مجال المال وأعمال الخير، كان الشيخ خالد شاعراً غنائياً يكتب تحت اسم مستعار (الناصر). وتغنى بقصائده عدد كبير من المطربين السعوديين والعرب. كما كان رجلاً محباً للرياضة وخصوصاً كرة القدم، ويُعد عضواً شرفياً فاعلاً وداعماً في نادي الاتحاد السعودي، أحد أكبر الأندية العربية جماهيرية.

وقد ترك الشيخ خالد وراءه زوجة وثلاثة أبناء، حيث كانوا متواجدين بجواره وقت أن وافته المنية.